مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٥٧

الجمعة، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ٩/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بوعلاي	(البحرين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد مونغارا - موسوتسي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد دوتريو
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة	السيد بيرلي
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون (S/1998/1176)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون (S/1998/1176)

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، وإن لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد برنار مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد مييه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، الوثيقة S/1998/1176.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين، إحداهما من السيد برنار مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والأخرى من ممثل السويد، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد برنار مييه، لكي يعرض تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، الوارد في الوثيقة S/1998/1176.

السيد مييه (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن ابتدر هذه السابقة في مجلس الأمن بمخاطبة أعضائه من مقعد لم يكن في العادة لي، ولكن سأحاول ما وسعني أن أقدم إلى المجلس معلومات بنفس الدقة كما كان الشأن في الماضي.

لقد صدر للتو التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون في الوثيقة S/1198/1176، عملا بالقرار ١١٨١ (١٩٩٨)، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون في تموز/يوليه ١٩٩٨. ويتضمن التقرير قيد النظر شرحا للتطورات السياسية والعسكرية والأمنية التي حدثت في البلد منذ صدور التقرير المرحلي الثاني في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. كما يصف أيضا الجوانب الإنسانية من البعثة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وعنصر الشرطة المدنية في البعثة، ويقدم توصيات الأمين العام بشأن أنشطة البعثة في المستقبل.

وفيما يتعلق بالحالة العسكرية والأمنية في البلد، بوجه عام، كما يلاحظ في التقرير، فإن حكومة سيراليون قد استمرت في توطيد سلطتها السياسية خلال الفترة المشمولة في التقرير. إلا أن الحالة العسكرية والأمنية لا تزال شديدة الاضطراب ولا يمكن التنبؤ بها بسبب المقاومة المستمرة لعناصر العصبة العسكرية السابقة، التي لا تزال نشطة على وجه الخصوص في شرق وشمال البلد. وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقوات الدفاع المدني لسيراليون، اللذان يساعدان الحكومة على استعادة القانون والنظام في البلد، يبذلان الحد الأقصى لطاقاتهما، كما يذكر التقرير، وهما في حاجة شديدة إلى الدعم السوقي.

ومنذ أن اكتمل إعداد التقرير قبل بضعة أيام، حدثت تطورات جديدة على الصعيد الأمني. فقد تقدمت عناصر العصبة الحاكمة السابقة، التي كانت موجودة في الشمال الغربي من البلد، صوب الجنوب، مهاجمة القرى مرة أخرى، تعمل قتلا وتمثيلا في السكان المدنيين، وتنهب وتدمر الممتلكات مرة أخرى. وشُرِّد آلاف السكان أو فروا إلى العاصمة، فريتاون، طلبا للنجاة. وعلى الرغم من هذه الأنشطة العسكرية الجديدة من جانب عناصر العصبة الحاكمة السابقة، التي تكرر نمطا مألوفا، فإن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة يقول الآن إن المتمردين قد دحروا وأن الطرق المؤدية من العاصمة قد أجليت الآن. وكان هناك أيضا تصاعد في التوتر في مناطق أخرى من البلد بسبب أنشطة المتمردين، وخاصة في الشمال - الشرقي والشرق.

وكما يعلم المجلس، فإن جزءا من ولاية البعثة أن تساعد الحكومة على تنفيذ برنامجها الرامي إلى نزع سلاح جميع المقاتلين في سيراليون، وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني، بما في ذلك الأعضاء السابقين في القوات العسكرية لجمهورية سيراليون الذين استسلموا لفريق المراقبين العسكريين. وبالنظر إلى اضطراب الحالة الأمنية، فقد أعيد تجنيد أغلب هؤلاء الجنود السابقين ليقاتلوا إلى جانب فريق المراقبين العسكريين وقوات الدفاع المدني ضد المتمردين.

وفيما يتعلق بالبعثة نفسها، فقد أذن مجلس الأمن بنشر ما يصل إلى ٧٠ من المراقبين العسكريين، بالإضافة إلى فريق طبي مؤلف من ١٥ فردا. ونحاول أن ننفذ ذلك، على الرغم من أنه يتوقف على استتباب الحالة الأمنية في البلد وعلى مدى قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظرا لأن الحالة الأمنية لم تتحسن، ولم يحدث تقدم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لم ينشر سوى ٤٠ مراقبا عسكريا والفريق الطبي. ويرابط المراقبون العسكريون مع كتائب فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة في فريتاون، وهيستنيغ، ولونغي، وبو، وكينيما، وماكيني.

وقد أوفدت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون خمسة من ضباط الشرطة المدنية لتقديم المشورة إلى الحكومة في إعادة تشكيل قوة الشرطة المدنية في سيراليون، والتي كانت سمعتها سيئة على نطاق واسع بسبب ارتباطها بالعصبة الحاكمة السابقة، وتعاني من نقص حاد في الموارد اللازمة لأداء مهمتها. وفي هذا السياق، يعمل عنصر الشرطة المدنية في البعثة بصورة وثيقة مع مستشاري شرطة نشرهم الكومنولث ومع حكومة سيراليون بشأن مشروعات محددة.

(تكلم بالانكليزية)

وأنتقل إلى مسألة حقوق الإنسان.

إن الفصل المتعلق بحقوق الإنسان في تقرير الأمين العام، بالإضافة إلى وصفه لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب المتمردين، يصف أيضا المحاكمات بتهمة الخيانة التي تجريها الحكومة لمؤيدي العصبة الحاكمة السابقة المحتجزين حاليا. وقد تمت محاكمة ٩٦ شخصا حتى الآن في خمس محاكمات منفصلة في فريتاون، حكم على ٧٧ منهم بالإعدام. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعدمت الحكومة على يد فرقة لإطلاق النار ٢٤ من الضباط العسكريين الذين حكمت عليهم بالإعدام محكمة عرفية دون منحهم حق الاستئناف. وجميع المدنيين المحكوم عليهم يقومون الآن باستئناف الأحكام أو العقوبات الصادرة ضدهم بما في ذلك قائد الجبهة المتحدة الثورية العريف فوداي سنكوه، الذي وجدته المحكمة مذنبا بتهمة الخيانة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بعث الأمين العام برسالة إلى الرئيس كبه يناشده فيها بأن يولي كل اعتبار ممكن، بعد استنفاد عملية الاستئناف، للرأفة بأولئك الذين حكم عليهم بالإعدام.

والجزء الخاص بحقوق الإنسان من التقرير يصف أيضا عددا من المبادرات المتخذة في مجال التعاون التقني لتحسين مراعاة حقوق الإنسان على الصعيد المحلي في سيراليون. ويعتزم الأمين العام إيفاد خمسة موظفين آخرين من موظفي حقوق الإنسان إلى سيراليون لتعزيز قدرة البعثة في مجال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تعثرت جهود المجتمع الإنساني الرامية إلى ضمان إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين، لا سيما في الشمال والشرق، بدرجة أكبر، خلال الأيام القليلة الماضية، نتيجة لموجة من هجمات المتمردين، بالقرب من فريتاون، تسببت في فرار آلاف من سكان القرى وجعلت الطرق غير آمنة. وهناك جو من عدم الأمان العام على الطرقات في جميع أنحاء البلد. ويقدر التقرير أن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا داخل البلد منذ شباط/فبراير ١٩٩٨، بزيادة ٦٠ ٠٠٠ شخص تقريبا منذ صدور التقرير المرحلي الثاني. وفي أعقاب القتال الذي جرى في الفترة الأخيرة بالقرب من فريتاون، فإن السفر إلى خارج العاصمة بالنسبة للموظفين والعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة لا يتم إلا جوا، حاليا، ويتجه فقط إلى الأماكن التي ترابط البعثة فيها وتؤكد سلامة الوصول إليها.

وقد تم أمس في جنيف توجيه النداء الموحد لعام ١٩٩٩ المشترك بين الوكالات والخاص بسيراليون، البالغة تكلفته ٢٨ مليون دولار. وقد أعدت وكالات الأمم المتحدة النداء، بالتشاور مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمانحين، ويشمل ٢٩ مشروعا تتراوح بين الاحتياجات الفورية لإنقاذ الأرواح والمشاريع الأطول أجلا الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، عقدت الأمانة العامة مؤتمرا خاصا معنيا بسيراليون، قدمت فيه تعهدات بدعم جهود الحكومة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد تبع المؤتمر اجتماع لفريق الاتصال المعني بسيراليون في لندن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي فريتاون، يتابع فريق عامل حكومي برئاسة وزير المالية والتنمية والتخطيط الاقتصادي، السيد جيمس جونا، الالتزامات والتعهدات المقدمة لتأمين سرعة سدادها.

ومع وضع جميع هذه العناصر في الاعتبار، يوصي الأمين العام مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم

المتحدة في سيراليون فترة أخرى مدتها ستة شهور عند انقضاء فترة ولايتها في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كما يتضح من التقرير.

الرئيس: أشكر السيد مييه على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد، صاحب السعادة السيد هانز دالغرن، وهو أيضا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون وسيفيد المجلس عن الرحلة التي قام بها مؤخرا إلى هناك.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشعر بالامتنان على هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على الرحلة التي قمت بها إلى سيراليون وليبريا في الأسبوع الماضي.

لقد قمت بهذه الرحلة بصفتي رئيسا للجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون. ويذكر المجلس أنه قام، في متابعته لتقرير الأمين العام عن أفريقيا، بتوصية رؤساء لجان الجزاءات بزيارة المناطق التي تعنى بها تلك اللجان من وقت لآخر، وذلك، بطبيعة الحال، من أجل الحصول على معلومات أفضل، بشكل مباشر، وأيضا لكي نظهر وجودنا ونوضح أننا، نحن الذين نفرض الجزاءات باتخاذ قرارات في هذه القاعة، نعكف أيضا بنشاط على تنفيذها والتأكد من تطبيقها.

لذلك، كانت مهمتي الأساسية خلال تلك الزيارة متمثلة في دراسة تنفيذ الجزاءات المفروضة حاليا ضد قوات المتمردين في سيراليون. وكما يعلم الأعضاء، فإن هذه الجزاءات تشمل حظر توريد الأسلحة إلى القوات غير الحكومية وكذلك حظر سفر أعضاء الطغمة العسكرية. لقد عقدنا أمس اجتماعا غير رسمي للجنة الجزاءات لمناقشة بعض الاستنتاجات بشيء من التفصيل. وبطبيعة الحال، عدت أيضا ببعض الانطباعات العامة فيما يتعلق بالأزمة في ذلك البلد، وأود أن أتكلم عنها اليوم بإيجاز.

يقال إن أولى ضحايا الحرب هي الحقيقة. وقد يكون من المهم أن نذكر في البداية أن عدم وجود معلومات دقيقة ويمكن التحقق منها في حالة حرب أهلية مثل الحرب الجارية في سيراليون يجب أن يكون بمثابة تحذير لعدم الإسراع إلى استخلاص النتائج. فالوصول إلى الحقائق المجردة أمر صعب - خاصة فيما يتعلق بانتهاكات الجزاءات - ولكن هناك شيء لا جدال فيه وواضح تماما حتى بالنسبة لزائر يقضي أقل من أسبوع هناك، وهو أن الحالة في سيراليون متوترة، وقد استمعنا من السيد مييه، وكيل الأمين العام، أنها لم يطرأ عليها تحسن في الفترة الأخيرة.

وعلى الرغم من أن فريتاون تحررت مع أجزاء أخرى من البلد، فما زالت سيراليون تعاني من الحرب الأهلية. وقد ثبت أن المتمردين هدف تصعب إصابته. وأنشطة هؤلاء المتمردين التي تسبب معاناة إنسانية هائلة، كما نعرف جميعا، شديدة الحركة ولا يمكن التنبؤ بها: فقد تمكنوا، بعد هزيمتهم في جزء من البلد، من إعادة تعبئة قواتهم وزيادة أنشطتهم الإرهابية في أجزاء أخرى. وقد نمى إلى علمنا أن هناك، في الوقت الراهن، نشاط مكثف للمتمردين في القطاع الشمالي الغربي من البلد، وزاد ذلك من أوجه التوتر في العاصمة بدرجة أكبر. وأدى، بطبيعة الحال، إلى تصعيب عودة أبناء شعب سيراليون إلى الحياة الطبيعية وينطبق هذا، في المقام الأول، على أكثر من نصف مليون شخص من المشردين داخليا أو اللاجئين في بلدان أخرى.

ويقدر بصورة عامة أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يقوم بعمله بصورة جيدة فيما يتصل بتعزيز الاستقرار والمساعدة على توفير الآمان لشعب سيراليون. ومع ذلك، ما زالت هناك قيود سوقية، وقد طلب إلينا مباشرة بإحالة طلبات للحصول على دعم دولي أقوى، خلال محادثاتنا.

إن أعمال الإرهاب التي يرتكبها المتمردون ضد المدنيين في سيراليون بشعة تماما. ومن الصعب أن نجد عبارات قوية بشكل كاف لوصف هذه الفظائع: فإنهم يستخدمون التشويه لنشر الإرهاب، بالقيام، ببساطة، ببتر أجزاء من جسد الضحايا بسكاكين كبيرة، فهم يبترون الأذرع والأرجل وحتى الأنوف والآذان، ويحرقون الرجال والنساء والأطفال أحياء. ووفقا لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، هناك أكثر من ٤ ٠٠٠ فرد جرى إعدامهم بدون محاكمة أو تشويههم منذ نيسان/أبريل من العام الجاري. ويتم تداول صور الأطفال المشوهين في وسائط الإعلام العالمية في الوقت الحالي، وليس من الصعب تفهم النداءات القوية الموجهة من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية والناجمة عن هذه الحالة، عند الاطلاع على هذه الأعمال البشعة بصورة مباشرة.

والحالة الإنسانية خطيرة أيضا. ومما يدعو إلى القلق، بصورة خاصة، استمرار وجود أجزاء من البلد

لا تستطيع المنظمات الإنسانية الوصول إليها، كما أكد السيد مييه، وكيل الأمين العام. ولذلك، فإننا لا نعرف كامل نطاق هذه الحالة المأساوية. لقد استمعنا إلى عدة شكاوى تتعلق بقيام فريق المراقبين العسكريين التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات الدفاع المدني بتصعيب وصول المعونة الإنسانية، في بعض الأحيان. ولذلك وجدت أثناء زيارتي ما حملني على أن أشرك الجهات الفاعلة المعنية - بصفتي ممثلا للسويد - في رؤيتنا لأهمية أن نظهر احترامنا للقانون الإنساني، وأن نمد يدنا للمدنيين في أزمة مثل هذه.

ومن الأمور المثيرة للقلق بصورة خاصة عند النظر في هذا الصراع، العبء الثقيل الذي يتحمله أطفال سيراليون. فقد أصبحوا ضحايا من الجانبين. ونعلم أن هذه المشكلة ليست، للأسف، جديدة في هذه المنطقة. فقد تم اختطاف كثير من الأطفال منذ وقت طويل وضمهم إلى صفوف الجبهة الثورية المتحدة وهم الآن من أكثر المحاربين شراسة في الحرب - ومنهم من لم يتجاوز سنه ٨ أو ١٠ سنوات. وهم يعانون من صدمات شديدة، بطبيعة الحال، إذ أنهم نشأوا على العنف والدمار فترة طويلة من حياتهم. وأظن أن أكبر التحديات أمامنا هو إدماج أطفال سيراليون الباقين على قيد الحياة في مجتمع تستند الهوية فيه إلى احترام المعايير المعتادة وليس على حمل البنادق الجاهزة للإطلاق. ويجب أن يتمكن هؤلاء الأطفال من الذهاب إلى المدرسة واللعب مع أصدقائهم. ويجب أن يتمكنوا من أن يعيشوا مع أسرهم ولا أن يشبوا على نموذج المحاربين. وأود أن أدعو، بأقوى العبارات الممكنة، إلى إيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال في سيراليون في الدعم الدولي المقدم لإعادة بناء هذا البلد. وأرى من المناسب أيضا، أن أناشد حكومة سيراليون أن تواصل بذل جهود جد هامة لتحقيق المصالحة الوطنية، فهذا هو الطريق الوحيد لتوفير مستقبل سليم وآمن للبلد - إن الأطفال مستقبلنا.

ويصعب علينا أن نرى أن أي حل عسكري للصراع يمكن أن يوفر سلاما دائما في سيراليون. وفي ذلك السياق، يصعب علينا أيضا أن نجد بدائل قابلة للحياة للبدء بإجراء حوار. وتبذل الحكومة الآن محاولات لتحقيق حل سلمي، وأعتقد اعتقادا قويا أن هذا ينبغي تشجيعه، وأنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لحمل الثوار على إلقاء سلاحهم والاستسلام.

ومثلما رأينا في تقرير الأمين العام، يجري في سيراليون نقاش هذه الأيام عن الإعدامات: تلك الإعدامات التي جرت في وقت سابق من هذا الخريف، وعدد آخر من أحكام الإعدام التي صدرت والتي استؤنفت جميعها. وإذ أتكلم ليس بالنيابة عن لجنة الجزاءات ولكن بصفتي ممثلا للسويد لدى الأمم المتحدة، ناشدت السلطات في سيراليون، بما في ذلك الرئيس، عدم اللجوء إلى عقوبة الموت بعد الآن - لأسباب مبدئية بالنسبة لنا، ولكن أيضا من أجل إحراز النجاح في جهود المصالحة. وأعتقد أن هناك استعدادا لمحاولة تلبية هذه النداءات، حتى ولو لم يكن ذلك أكيدا بالنسبة لكل قضية بمفردها.

وعندما أتكلم عن مسألة الحرب في سيراليون، أود أيضا أن أؤكد على أهمية الموقف الإقليمي. فالعلاقة بين سيراليون وليبريا، تتصف طبعا بأهمية خاصة. فقد اتخذ الأمين العام خطوات هامة نحو بناء ثقة متجددة، وهذه الخطوات يتابعها الآن بنشاط كل من السيد أوكيلو والسيد داونس - توماس، بصفتهما ممثلين للأمين العام في البلدين. وأود أيضا أن أخص بالذكر الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والقس جيسي جاكسون، في محاولة لإعادة تنشيط اتحاد نهر مانو؛ ونعتقد أن هذه الجهود أخذت تسفر أيضا عن نتائج مشجعة. ولقد أعرب لنا كل من الرئيس كاباه في سيراليون والرئيس تايلور في ليبريا عن التزامهما بالمضي في مسار التعاون الثنائي.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بهذه الملاحظات العامة مشيدا بالعمل الكفؤ والهام جدا الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. وأعتقد أن تلك البعثة هي مثال ممتاز على أن وجودا بسيطا نسبيا للأمم المتحدة، يشمل مزيج مناسب من العناصر، بوسعه أن يضطلع بدور هام جدا. وذلك ينطبق على المراقبين العسكريين، بل أيضا على فريق متفان جدا من موظفي حقوق الإنسان، فضلا عن عنصر الشرطة المدنية.

وبالانتقال الآن إلى مسألة الجزاءات، من الواضح طبعا أن هذه الجزاءات ليست مطبقة بالكامل. فلقد استمعنا إلى عدة تقارير عن وصول أسلحة وذخائر إلى الثوار من خارج سيراليون. وعلى الرغم من أن الحصول على بعض الإمدادات يأتي من عمليات سرقة ومن هجمات داخل البلد نفسه، فقد أفيد عن أن الأسلحة والذخائر تأتي أيضا من الخارج، وهذا مناقض بوضوح لقرار مجلس الأمن الإلزامي.

إن الحدود البرية لسيراليون مع غينيا وليبريا على حد سواء، غير محكمة ويصعب رصدها. لكن هناك

اعتقادا قويا في سيراليون بأن الدعم الخارجي من هذا النوع يأتي في الواقع من ليبريا. ولم يـُقدم إلينا دليل ملموس، والكميات التي أفيد عنها يصعب تخمينها. وهناك بعض من الوسطاء التابعين لنا أشاروا إلى هذا بوصفه انسيابا رقيقا للأسلحة. وثمة آخرون - وأريد أن أذكر بصورة خاصة قادة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولكن أيضا بعض المراقبين الآخرين في فريتاون - يدعون أنه أفيد عن كميات كبيرة من الإمدادات، بما في ذلك الإمدادات التي تصل عن طريق الشاحنات والمروحيات.

ورئيس ليبريا، السيد شارلز تيلور، الذي سنحت لي الفرصة لإثارة هذه المسائل معه، قال إنه لا يستطيع أن يجادل القول بأن بعض الأسلحة المهربة، وإن كانت بكميات أقل مما ذكر، أتت بالفعل من ليبريا، لكنه قال أيضا بوضوح أن حكومته لم تكن معنية بهذا الأمر. ورفض أيضا التقارير التي استمعنا إليها ومفادها أنه سمح لزعماء الثوار بالسفر إلى بلده بحرية. وعندما كنا هناك، أكد الرئيس تيلور مجددا الاقتراح الذي تقدم به سابقا إلى رئيس سيراليون بشأن إنشاء نظام لمراقبة الحدود مع ذلك البلد على نحو مشترك.

ومن محادثاتنا مع الرئيس كاباه في فريتاون، علمنا أن هذا اقتراح ينظر إليه باعتباره نقطة انطلاق جيدة في سيراليون. وأعتقد أيضا أنه من المفيد جدا لو تنظر الأمم المتحدة إلى جانب المجتمع الدولي في دعم هذه العمليات المشتركة. ويمكن لهذا الدعم أن يتضمن معدات تقنية، ولكن أن يتضمن أيضا موظفين لرصد أو مراقبة الحدود فعليا؛ ومن شأن هذا أن يكون تدبيرا هاما لبناء الثقة، شريطة الحصول على الضمانات الأمنية اللازمة، وأن يكون وسيلة أيضا للحفاظ على جزاءات مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد مجددا على نقطة ذكرتها مرارا خلال الزيارة: ألا وهي أنه في نهاية المطاف، يتعين على كل دولة أن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة احترام جزاءات الأمم المتحدة. وذلك لا يمكن أن يتحمله أي شخص آخر.

وهناك بالتأكيد أشخاص يجنون المكاسب من تجارة الأسلحة في غرب أفريقيا، حيث أن الألماس، كما هو معروف جيدا، هي المكافأة المحترمة مقابل ذلك. وأعتقد أنه لا يوجد طبعا عذر لهذا التصرف. كما أنه لا يوجد عذر لاستمرار الحرب في سيراليون عن طريق دعم الثوار بالأسلحة.

ولقد بحثت لجنة الجزاءات المتعلقة بسيراليون هذه المسائل بالتفصيل أمس، وعندما تقدم تقريرها الرسمي في موعد لاحق من هذا الشهر، أعتقد أنها قد تضمنه بعض الملاحظات التي ستكون مفيدة للارتكاز عليها في عمل اللجنة والمجلس نفسه في المستقبل بشأن هذه المسألة. وهذا يتعلق بالحظر على الأسلحة، ولكن أيضا بإنفاذ القيود المفروضة على السفر. ومثلما يستنتج الأعضاء مما قلته، يحدوني الأمل في أن تواصل لجنة الجزاءات الاضطلاع بالعمل الموكول إليها بشأن تعزيز السلام في سيراليون.

الرئيس: أشكر ممثل السويد، سعادة السفير دالغرن، على بيانه المفيد جدا الذي ينم عن اطلاعه الجيد على الوضع في سيراليون. وقد تطرق إلى مشكلة الحرب الأهلية هناك، وما تجره من مشاكل بالنسبة للسكان، وخصوصا الأطفال، مما يتطلب معالجة الوضع الأمني معالجة تامة، كما هناك حاجة إلى التصدي لموضوع مشكلة اللاجئين والمشردين وذلك بوضع برنامج فعال للمساعدات الإنسانية جنبا إلى جنب مع ضرورة إيجاد حل سلمي للوضع في سيراليون. كما أشكره على الربط الذي أشار إليه بين الوضع في سيراليون وليبريا.

السيد دوتريو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد برنارد مييه على تقديم ملخص للمجلس بشأن الحالة في سيراليون نيابة عن الأمين العام. وأشكر أيضا السفير دالغرن على تقديم ملخص لنا عقب الزيارة التي قام بها إلى المنطقة، بصفته رئيسا للجنة الجزاءات المتعلقة بسيراليون.

إننـــا نلاحـــظ من ذينك الملخصين أنه لا تزال هناك صعوبات كبيرة وخطيرة، لها أثر على الحالة الإنسانية للسكان. فانتهاكات حقوق الإنسان ما زالت قائمة، وأحكام الإعدام يجري تنفيذها؛ ونحن قد أدنا هذه الأعمال. وفي المجال العسكري، ومثلما ذكر السيد مييه، لا تزال قوات الثوار تشن هجماتها.

ولكن عندما نقرأ تقرير الأمين العام، نلاحظ أنه هناك بعض التطورات المشجعة - ولا سيما مؤتمر القمة الذي انعقد مؤخرا وجمع الرئيس كاباه رئيس سيراليون مع الرئيس تيلور، رئيس ليبريا، والرئيس كونتي، رئيس غينيا - الأمر الذي يمكننا من تصور حدوث تقارب فيما بين تلك البلدان الثلاثة. والواضح أن الحالة الداخلية في سيراليون تعتمد أيضا على ما يجري على الصعيد الإقليمي، لذلك ينبغي لنا أن ندعم أي شيء ممكن لتعزيز التقارب فيما

بين الزعماء الثلاثة وفيما بين بلدانهم. واسمحوا لي أن أذكر أن هؤلاء الرؤساء الثلاثة، إلى جانب العديدين من الزعماء الأفارقة الآخرين، قد شاركوا في مؤتمر القمة الفرنكو أفريقي الذي انعقد في باريس قبل أسابيع قليلة.

وعلى الصعيد الداخلي، من الواضح أنه ليس هناك سوى حل واحد ألا وهو الحوار. وطبعا إن شرط إجراء هذا الحوار يتمثل في وقف أعمال القتال على أيدي الثوار. ولنسلم بأنه في سيراليون، كما في العديد من البلدان الأخرى في أفريقيا تحدث فيها حروب أهلية، يجب وقف أعمال القتال، ويجب الترويج لإجراء حوار بين الحكومة وبين أولئك الذين يتحدون سلطتها.

وينبغي أن يتضمن الحل أيضا تأييد المبادرات الإقليمية، أي، عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق المراقبين العسكريين التابع لها. وهذا ما نفعله في قراراتنا. وهو أيضا ما تفعله بعض البلدان الداعمة للفريق. وفرنسا تقدم أيضا دعمها عن طريق مساعدة ثنائية لدعم فرقة غينيا - كوناكري المشاركة في أنشطة الفريق في سيراليون.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أشير إلى ما قاله رئيس لجنة الجزاءات بشأن سيراليون. ويجب أن نسأل أنفسنا عن فعالية سياستنا لفرض الحظر على إمداد المتمردين في سيراليون بالأسلحة. يجب أن نسأل أنفسنا عن فعاليتها وعما إذا كان ينبغي دعمها للمساعدة على إخماد التوتر وإنهاء الصراع في سيراليون.

سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة العلنية بشأن بند لا يزال يثير القلق بالرغم من العلامات المشجعة.

الرئيس: أشكر ممثل فرنسا على كلمته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أشكركم على ترتيب عقد هذه الجلسة بشكل علني. وكما قال ممثل فرنسا، نحن نعتقد أن هذا ليس من شأنه إلا أن يعزز الشفافية ويزيد - كما نأمل - فعالية المجلس.

يود وفد بلدي أن يشكر وكيل الأمين العام مييه لعرضه تقرير الأمين العام ولمعلوماته المستحدثة. ونود أيضا أن نشكر السفير دالغرن ممثل السويد على تقريره الممتاز بشأن زيارته الأخيرة إلى سيراليون باعتباره رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بشأن سيراليون، الذي أثرى فهمنا للوضع الفعلي على الساحة.

إنني شخصيا أتذكر زيارتي التي قمت بها في أوائل هذا العام إلى أنغولا باعتباري رئيسا للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بشأن أنغولا. ولا بد لي من القول إنني وجدت تلك الزيارة هامة ولازمة فعلا، ليس لي فقط، وإنما لأنها عمل ينبغي أن يقوم به جميع رؤساء لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. ولذلك فإنني مسرور للغاية إذ ألاحظ أن السفير دالغرن زار سيراليون، وآمل أن يتمكن سائر رؤساء لجان الجزاءات التابعة للمجلس من أن يزوروا مناطقهم في المستقبل.

بسبب الطابع المستمر للصراع في سيراليون والتكاليف الباهظة التي يدفعها السكان المدنيون، فإن النهج المزدوج على النحو المتوخى، الذي يجمع بين عناصر عسكرية وعناصر دبلوماسية، من أكثر المغامرات التي يؤيدها وفد بلدي تأييدا حارا واقعيا. ومع ذلك، لكي ينجح هذا، نحتاج إلى التأييد الكامل، ليس من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون فحسب، وإنما أيضا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا الشأن، نحيي جهود غامبيا التي بدأت الوساطة للتوصل إلى اتفاق سلام مع المتمردين.

إن علاقات سيراليون مع جيرانها من الواضح أنها تحتاج إلى تعزيز. وقد أشار السفير دالغرن إلى هذه النقطة في إحاطته الإعلامية. ولهذا فإن وفد بلدي يشجع وكما قال - على المزيد من الاجتماعات المتتالية لاتحاد "مانو ريفر". وبالفعل، ففي جلسات المجلس السابقة، اقترح وفد بلدي عقد جلسات على مستوى القمة يمكن أن تعززها جلسات دائمة أكثر انتظاما لمسؤولين كبار ليتناولوا فيها المشاكل الثانوية وليقيموا علاقات من شأنها أن تعزز تدابير بناء الثقة. وهذا النوع من الترتيبات نفذ بنجاح تام في منطقتنا لشرق أفريقيا، ونحن نشجع الأطراف في سيراليون على النظر فيها بدقة.

إن الفضل في إعادة الحكومة المنتخبة دستوريا في سيراليون يرجع إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجب علينا جميعا أن نؤيد جهود الجماعة بشأن الجانب العسكري عن طريق الدعم السوقي والقوات. وهذا من شأنه أن يعزز صوتنا التفاوضي في النهج المزدوج المتوخى في الوقت الراهن.

باختصار، وللأسباب التي طرحتها، تؤيد كينيا توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون لمدة ستة أشهر أخرى، تبدأ من حيث تنتهي في كانون الثاني/يناير من العام المقبل وحتى تموز/يوليه ١٩٩٩.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة اضطلعت بعمل جيد في سيراليون تحت القيادة القديرة للغاية للممثل الخاص للأمين العام، السيد أوكيلو، والرجال والنساء من أعضاء البعثة. إنهم يستحقون تأييدنا التام.

الرئيس: أشكر ممثل كينيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر السفير دالغرن ووكيل الأمين العام مييه على المعلومات الهامة الخاصة بسيراليون التي قدماها إلينا في الوقت المناسب تماما. ونود أيضا أن نشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على اتخاذكم القرار الحكيم بمواصلة ممارسة الإحاطات الإعلامية العلنية، الأساسية لشفافية عمل المجلس والتي نعتقد أنها ينبغي أن تتبع في المستقبل.

خلال الزيارة التي قام بها الرئيس كباه إلى الأمم المتحدة منذ عدة شهور، قال إنه يولي اهتماما خاصا لفكرة نزع الطابع العسكري عن البلد ووضعه تحت سيطرة مدنية. وكوستاريكا تفهم أن الوضع الأمني في سيراليون معقد للغاية نتيجة لأنشطة المتمردين الذين قاموا بالانقلاب. ونحن نفهم أيضا أنه في ضوء هذه الظروف، قد يكون من الصعب جدا، وربما حتى يكون من غير المناسب، أن تتخذ الحكومة خطوات محددة للتحرك في ذلك الاتجاه.

إن تجربتنا الوطنية بينت لنا الفرص التي تتيحها للبلدان الصغيرة النامية عمليات نزع الطابع العسكري عن مجتمع ما وأقنعتنا بها. ولهذا نود أن نسترعي الانتباه إلى هذه المسألة ونعرب عن أملنا في أن تتمكن سيراليون من إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف في المستقبل.

الرئيس: أشكر ممثل كوستاريكا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقدير وفد بلدي لوكيل الأمين العام مييه لعرضه المستحدث للحالة في سيراليون. ونعرب عن الامتنان أيضا للسفير دالغرن، الذي قام برحلة ثانية إلى سيراليون بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات. ولقد كانت إحاطته الإعلامية المباشرة صباح اليوم مفيدة للغاية وعميقة جدا. وأود أن أنضم إلى السفير ماهوغو في تعليقه من قبل بأن زيارات رؤساء لجان الجزاءات إلى البلدان ذات الشأن يمكن أن تكون مفيدة جدا في إعطائنا إحاطات إعلامية مباشرة لوضع أساس لمناقشاتنا القيمة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يثني على دور الأمم المتحدة في سيراليون، والممثل الخاص للأمين العام، السيد أوكيلو، وأعضاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، وأيضا على الدور القيم الذي يقوم به فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لإحلال السلم والأمن في ذلك البلد.

وفقا للإحاطة الإعلامية التي جرت صباح اليوم، من الواضح جدا أن الوضع العسكري والأمني الراهن يثير القلق إلى حد بعيد. ونحن نشعر بقلق خاص إزاء المعاناة الإنسانية الهائلة التي تسببها هجمات المتمردين المستمرة على المدنيين وبشأن محنة الأطفال. إن الأنباء عن الأطفال الذي يجبرون على القتال لا تزال مستمرة.

ومن ناحية أخرى، فإن تقرير الأمين العام يعطينا بعض العلامات المشجعة. وعلى سبيل المثال، يشجعنا الجهد الذي تبذله حكومة سيراليون لتحقيق المصالحة الوطنية، وبعض التقدم المحرز في تسريح وإدماج المقاتلين السابقين. ونحن نرحب أيضا بتعهد الحكومة مؤخرا بعدم إشراك مقاتلين دون سن الـ ١٨.

وبسبب الوقت، أود أن أثير نقطة واحدة فقط هذا الصباح، وهي مسألة مدى فعالية نظام الجزاءات وكيفية تعزيزه. لقد عاد السفير دالغرن بأنباء عن مفهوم الدوريات المشتركة على الحدود المشتركة مع ليبريا، وهذا موضوع بالغ الأهمية. ولا أريد، التطرق إلى فعالية نظام الجزاءات فحسب، وإنما أيضا إلى النهج الإقليمية التي تستهدف وضع تدابير لبناء الثقة بين البلدان المتجاورة. وسأكون ممتنا لو أمكن للسفير دالغرن أو لوكيل الأمين العام مييه أن يعلق على هذه المسائل في نهاية هذه الجولة من المناقشة. وبالفعل، فإن تقرير الأمين العام يتكلم عن هذا المفهوم في عدة فقرات.

وتوجد هنا مفاهيم متعددة أحدها الدوريات المشتركة للحدود المشتركة للبلدين تقوم بها قوات حكومة سيراليون والقوات الليبيرية. والمفهوم الآخر هو أن يتم ذلك على نحو دولي مثلا، من خلال مساعدة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون أو بمساعدتها.

ويتعلق سؤالي هنا بدور الأمم المتحدة. فالفقرة ٦ من تقرير الأمين العام تبين أن السلطات المحلية اتصلت بالسفير دالغرن وطلبت بنشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة لمساعدة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون في القيام بدوريات على الحدود وتتناول فقرة أخرى مسألة التعاون بين البلدين في القيام بدوريات مشتركة على الحدود.

وربما تكون هذه مسألة رئيسية وأود أن أحصل على معلومات إضافية بشأن دور المراقبين العسكريين ولئن كنت أقدر على سبيل المثال الدعم في شكل تجهيزات تقنية كما ذكر السفير دالغرن فيما يتعلق بنشر المراقبين العسكريين على طول الحدود، والمشاركة على نحو أكبر في الدوريات المشتركة، فإن سؤالي الأول هو ما إذا كان لهذا قدرة على البقاء؟ من الطبيعي أن هذا ليس جزءا من ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون في هذا الوقت. كما أن مستوى التفويض الحالي للبعثة لا يسمح بذلك. مرة أخرى أسأل ما إذا كانت هذه الاقتراحات قادرة على البقاء وما إذا كانت جديرة بالسعي إلى توسيع وتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، إذا كان ذلك ضروريا.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أيضا أن أقول، كما فعل متكلمون سابقون، إنني أقدر تقديرا كبيرا حقيقة إنك نظمت هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة. وآمل أن تصبح هذه الممارسة عامة في المستقبل لأنها ممارسة مفيدة جدا لعمل مجلس الأمن ولصالح العضوية العامة بصورة عامة. أود أيضا أن أشكر السيد مييه على الإحاطة الإعلامية المستنيرة التي قدمها بشأن الحالة في سيراليون وأن أعرب عن تقديري للسفير دالغرن على الروح القيادية التي تحلى بها في رئاسة لجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون وعلى المعلومات القيمة التي شارك فيها معنا بعد رحلته إلى ذلك البلد.

لا أود هنا أن أعلق بالتفصيل على محتويات هذه التقارير. فمن المؤكد أن الفرصة ستتاح لنا لمناقشتها في الشهر المقبل. ومن الطبيعي أن الصورة غير مشجعة على الاطلاق فهي تتضمن أعمال تشويه الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، وأوافق أيضا على ما قاله السفير دالغرن للسلطات في سيراليون بصفته الوطنية بشأن عقوبة الإعدام. ولا أعتقد أن هذه أفضل طريقة لتعزيز المصالحة الوطنية.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بالسفير دالغرن للطريقة التي أدار بها عمل اللجنة. وأعتقد أن الوقت مناسب لأن أفعل ذلك لأن فترة عضوية السويد في مجلس الأمن أوشكت على الانتهاء. أود من خلاله أيضا أن أشيد برؤساء لجان الجزاءات الآخرين الذين تنتهي عضويتهم في المجلس في نهاية كانون الأول/ ديسمبر وبصفة خاصة للقيادة التي مارسوها بشكل جماعي لدفعنا نحن، الرؤساء الآخرون للجان الجزاءات الذين سيبقون في المجلس فترة عام آخر، لتقديم ورقة بشأن الجزاءات.

وأعتقد أن ما قاله السفير دالغرن اليوم دليل ساطع على ضرورة مناقشة مسألة الجزاءات مناقشة متعمقة. إننا ندين بالفضل للممثلين الدائمين الخمسة بما في ذلك السفير دالغرن الذي كان نشطا في هذا الميدان.

وأعتقد أنه لا بد من أن نجري في هذه القاعة عاجلا أم آجلا مناقشة مفتوحة بشأن مسألة الجزاءات. وأعتقد أنه قد اتضح بجلاء، فيما ذكره السفير دالغرن، ليس فقط فيما يتصل بسيراليون، ولكن أيضا في تلميحاته بشأن حالات أخرى. وأذكر واحدة منها مثل الإشارة إلى أنغولا. أن مناقشة الجزاءات كأداة لمجلس الأمن تكتسي أهمية كبيرة. ويحدث عادة عندما تثار مثل هذه المسائل أن يكون هناك دائما بعض الاستغراق أو القلق من أن تكون مناقشة الجزاءات فرصة فقط للهجوم على نظام الجزاءات. ولا أعتقد أن الوضع كذلك، فمن الطبيعي أن تثور الشكوك بشأن بعض نظم الجزاءات أو بشأن آثارها الإنسانية في بعض الحالات ومن المشروع أن تجري مناقشة بشأن ذلك، كما حدث في الجمعية العامة.

ولكنني أعتقد أن الجانب الأكثر أهمية هو أن الجزاءات تكون غالبا أداة للسلم إذا ما طبقت تطبيقا سليما. وإذا ما نظرنا إلى الحالة في بعض البلدان الأخرى في التقارير التي نراها في الصحافة، ليس فقط بشأن بيع الماس ولكن أيضا بشأن شراء الأسلحة وما إلى ذلك، فسنرى أهمية استخدام هذه الأداة بصفتها في أغلب

الأحيان الوسيلة الوحيدة لتعزيز السلم في بلد معين أو في حالة معينة.

لذلك أود مرة أخرى أن أثني على مبادرتكم، سيدي الرئيس، بالإبقاء على هذه الممارسة التي تتمثل في عقد إحاطات إعلامية مفتوحة وأعرب عن تقديري لكل رؤساء لجان الجزاءات الممثلين الآن في شخص السفير دالغرن، وأشكره على العرض الذي قدمه الآن.

الرئيس: أشارك ممثل البرازيل الأمل في الإكثار من هذه الاجتماعات العامة لمصلحة الجميع.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أيضا، كزملائي أن أشكر السيد مييه وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى مستجدات الوضع الواردة في تقريره. أود بصفة خاصة أن أعرب عن تقديري للسفير دالغرن لإسهامه، سواء في دوره كرئيس للجنة الجزاءات في الفترة الصعبة الماضية أو للمبادرة التي اتخذها والتي نتصرف بناء على نتائجها اليوم، بتقديم الملاحظات والتقييمات الشخصية التي لا غنى عنها بشأن الحالة في سيراليون. واتفق مع السفير أموريم في أن الحالة في الميدان لا تبعث على التشجيع.

أود أيضا أن أشكر السفير دالغرن لإشارته إلى الدور الذي قام به مبعوثنا الرئاسي الخاص القس جيسي جاكسون في محاولة تسهيل عملية المصالحة بين البلدين المعنيين. لقد كان هنا في هذا الأسبوع وتمكن من موافاة الزملاء في المجلس بشأن أنشطته وسنواصل إبقاء أعضاء المجلس على علم بجهوده.

لديَّ سؤالان محددان لأننا كما لاحظت، سنتكلم بتفصيل أكثر عندما نتناول تجديد الولاية، ولكنني أردت أن أسأل، فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بالآلية المشتركة لمراقبة الحدود بين ليبريا وسيراليون. هل يرغب السفير دالغرن أو السيد مييه وكيل الأمين العام في القيام بالخطوات العملية المقبلة التي يمكن القيام بها أو الدور الذي يمكن أن نلعبه نحن في السعي إلى المساعدة في هذه العملية. وكلمة "نحن" هنا تعني مجلس الأمن أو الأمانة العامة.

ثانيا، لديَّ سؤال أوجهه للسيد مييه وكيل الأمين العام بشأن قوة حماية موظفي الأمم المتحدة الموجودين هناك وما إذا كان يعتقد أن الترتيبات لا تزال كافية لحمايتهم أو ما إذا كان هناك تفكير حتى الآن في إعادة وزع العاملين في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي السرور الشديد لوفدي عقد جلسة بهذا الشكل. وأشيد بكم سيدي الرئيس، لتنظيم هذه الجلسة. ومن الطبيعي أن أشير إلى أن هذه الممارسة تعتبر أحد المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس بالفعل وأعتقد أنها سوف تستمر في المستقبل. وحقيقة أن الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة تشارك في هذه الجلسة أو تستمع إلينا يشكل حافزا للتقدم إلى الأمام مع هذا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن.

يسعدني أيضا أن يكون السيد مييه وكيل الأمين العام حاضرا في هذه الجلسة. لقد ذكر لنا في بداية تدخله أنه سعيد بالوجود هنا ونحن نرحب بحضوره في هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة.

لقد استفاد المجلس كثيرا من الإحاطات الإعلامية التي يقدمها السيد مييه، ونرى أنها فرصة طيبة لكي تستمع إليه الدول الأخرى.

والسفير دالغرن يقيم سابقة هنا أيضا. وهو ما أكد عليه زملائي من قبل، وما أود أن أؤكد عليه أنا أيضا. وعقدنا هذه الجلسة العلنية يتسم بأهمية قصوى لأنه يبرز الدور الأكثر نشاطا الذي نريد من لجان الجزاءات ورؤسائها الاضطلاع به.

إننا نناقش هذه الاقتراحات في مجلس الأمن، ويحدوني وطيد الأمل في أن تتخذ قرارات مع نهاية هذا الشهر - وسنبقى تحت قيادتكم سيدي الرئيس حتى نهاية هذا الشهر - لاعتماد بعض المبادئ التوجيهية للمسائل المتصلة بمناقشة موضوع الجزاءات التي أشار إليها السفير أموريم. وأهم نقطة هنا هي دور رؤساء لجان الجزاءات.

وكما ذكر السفير دالغرن هنا، ليس من المهم فحسب أن يحصل رؤساء اللجان على معلومات أفضل أثناء زياراتهم للمنطقة أو البلدان المستهدفة بالجزاءات؛ وليس جمع معلومات أفضل هو وحده المهم، ثم الحضور هنا لاقتسام هذه المعلومات كما فعل السفير دالغرن معنا هذا الصباح - فالنقطة الأخرى التي أثارها فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات مهمة جدا هي أيضا. فهذه مسألة أساسية على الإطلاق. إننا نواصل العمل بلا توقف، ومن الواضح أننا

سنضطر لمعالجة هذه المسألة المتعلقة بحظر الأسلحة بطريقة مختلفة؛ لأننا إن لم نفعل ذلك ستظل هذه العمليات غير فعالة، وسيبدو أن المجلس يتواطأ في بعض الأحيان بشكل سلبي مع حالات لا يمكن قبولها على الإطلاق.

ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلا بطريقة علنية. ولا يمكننا القيام بذلك إلا بمشاركة جميع الدول الأعضاء في المنظمة. فمجلس الأمن ليس هو وحده المختص بذلك. إنها مسؤولية تتحملها المنظمة بأسرها، ولكي تكون المنظمة على مستوى المسؤولية، فمن الطبيعي أن يكون مهما أن يوفر مجلس الأمن المعلومات، وأن يشارك العضوية العامة هذه العناصر وهذا العمل. ومن المهم أيضا أن يكشف لعامة الأعضاء مزيدا من المعلومات عن عمل لجان الجزاءات والعمل الذي نضطلع به في هذه اللجان.

وفيما يتعلق بالحالة في سيراليون، أود أن أتوجه مرة أخرى إلى السفير دالغرن وأن أقدم له جزيل الشكر على إحاطته الإعلامية الممتازة، بالإضافة إلى التقرير الممتاز الذي تلقيناه من الأمين العام. وبالنظر إلى ضيق الوقت، أود فقط أن أسلط الضوء على نقطتين تتعلقان بالمعلومات التي تشاطرناها. أولا، يقدم السفير دالغرن صورة نابضة بالحياة عن الوضع المروع الذي آلت إليه حالة حقوق الإنسان في سيراليون. وقد أثار هنا نقطة بالغة الأهمية. فمن الأهمية بمكان أن يكون واضحا أن من يرتكبون هذه الجرائم لن يكون بوسعهم أن يفعلوا ذلك وأن يفلتوا من العقاب. وهذا هو السبب في أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية هذا العام في روما كان أمرا بالغ الأهمية. وهذا مهم جدا لأنه من الأساسي إطلاقا تجنب الإفلات من العقاب في الحالات المقبلة وكذلك في الحالات التي نواجهها الآن.

وفي الوقت ذاته، فإن هذا يسترعي انتباهنا إلى نقطة أخرى؛ وهي أن الحلول العسكرية غير ممكنة بالنسبة للعديد من هذه الصراعات. ففي نهاية الأمر يجب أن يكون لدينا حوار ومصالحة وطنية. والمصالحة الوطنية عامل هام تلعب فيه حقوق الإنسان أيضا دورا هاما - ألا وهو ضمان حقوق الأفراد. وهنا تكمن، في رأينا، أهمية النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الرئيس كبه بشأن تنفيذ أحكام الإعدام وعقوبة الإعدام.

وبطبيعة الحال، أود مرة أخرى أن أثني على ما قاله السفير دالغرن عن حالة الأطفال. هذا جانب هام، وهذا أيضا ما يجعل من المهم جدا أن تدعم المنظمة بأسرها الدور الذي يضطلع به السفير أولارا أوتونو. وأولارا أوتونو يتصدى الآن لحالة الأطفال في الصراعات المسلحة، ومن واجبنا أن نمنحه كل دعم ممكن، وأن نثني على الأمين العام لإنشائه هذه الوظيفة الهامة في الأمم المتحدة.

ومرة أخرى أود أن أشيد بعمل السفير دالغرن والمبادرة التي أقدم عليها بنفسه، وإن لم تكن المرة الأولى التي يقوم فيها بذلك. فقد زار المنطقة مرتين: الأولى بصفته الوطنية، وهذه المرة بوصفه رئيس لجنة الجزاءات. وأود أن أمتدحه كثيرا على كل هذا.

الرئيس: أقدر لممثل البرتغال تشجيعه.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الإعراب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، على تنظيمكم الإحاطة الإعلامية والمناقشة اليوم بالنمط الحالي. وسأكون موجزا في ملاحظاتي لأن الوقت ثمين.

أود أن أقول، أولا وقبل كل شيء، إننا ممتنون للأمين العام على تقريره الشامل، وممتنون للسيد مييه وكيل الأمين العام على مقدمته. لقد درسنا التقرير الذي يتضمن بالتفصيل الوضع العسكري والأمني والجوانب السياسية لهذه الحالة، ويمكننا، بالتأكيد، أن نقول مثل غيرنا، إننا نقدر عالي التقدير الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، ونؤيد توسيع ولايتها. وفضلا عن ذلك، فإن السمة الهامة لهذا التقرير - وأعني الجانب المتعلق بحقوق الإنسان - أمر يستحق دعمنا الكامل، ونأمل أن يكون بوسعنا، أثناء المناقشة التفصيلية التي سيجريها المجلس في مرحلة لاحقة، أن نتكلم عن هذه المسائل بمزيد من التفصيل.

ومع ذلك، أود اليوم أن أقصر ملاحظاتي على بعض النقاط التي أشار السفير دالغرن الذي زار البلد مؤخرا. وأود، شأني شأن غيري، أن أشكر السفير دالغرن على عرضه، وأن أشارك السفير أموريم في الرأي الذي أعرب عنه منذ قليل حينما وصف بعثة السفير دالغرن بأنها تجسيد لرغبات وتطلعات العديد من أعضاء مجلس الأمن. وأعتقد أن العرض الذي قدمه اليوم وفر نظرة متعمقة على هذه الحالة.

إن الممارسة التي يتبعها رؤساء لجان الجزاءات بزيارة البلدان أو المناطق المستهدفة ممارسة قيمة جدا. ونعتقد أنها تحتاج إلى مزيد من النظر المتأني. والخبرة المكتسبة في هذا السياق ينبغي أن تولي الاعتبار الواجب.

فهذه الممارسة لا تزال في مرحلة مبكرة، وأظن أنها تجاوزت المرحلة التجريبية ولكنها لم تبلغ بعد المرحلة التي تصبح فيها ممارسة راسخة بمعنى الكلمة ويمكن تطبيقها على كل لجان الجزاءات. لذا، أعتقد أنه يلزم ايلاؤها بعض التفكير المتعمق.

ونحن نفهم أن لجنة الجزاءات ناقشت بعض المسائل المفصلة المتصلة بعملية الجزاءات. وأود أن أذكر نقطة واحدة في هذا الصدد. أكد السفير دالغرن وعن حق على أهمية أن تتعاون جميع الدول في التنفيذ السليم لنظام الجزاءات. وأعتقد أنها نقطة وجيهة، نقطة محورية في تنفيذ نظام الجزاءات بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، وأعتقد أن هذه النقطة الأساسية تتعلق بكل نظم الجزاءات المطبقة حاليا. وأعتقد أن مجلس الأمن عليه أن يولي النظر الواجب لمسألة تنفيذ الجزاءات في مرحلة لاحقة حينما يستأنف المجلس مرة أخرى مناقشة ورقة العمل المقدمة من رؤساء لجان الجزاءات - التي أشير إليها آنفا في مناقشة اليوم.

أخيرا، إليكم بعض النقاط المتعلقة بالحالة السياسية في سيراليون بصفة عامة. وأود مرة أخرى أن أشكر السفير دالغرن على تزويده إيانا بنظرة متبصرة على الحالة. لقد تكلم عن حالة متأزمة للغاية، وعن انتشار حرب المتمردين وعن المشاكل الخطيرة التي لن يكون من السهل ايجاد حلول لها.

وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن مجلس الأمن كان يصر دوما على التوصل إلى حل سلمي للصراع. وأود فقط أن أقتبس من الفقرة ٣ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، وهو القرار الأساسي الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن هذه المسألة في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧. ففي السياق المحدد في ذاك الوقت، أصر ذلك القرار على دعم الجهود "من أجل استعادة النظام الدستوري بالوسائل السلمية" في البلد.

وبعد اتخاذ ذلك القرار لم يحدث شيء يغير هذا الإصرار الجوهري لمجلس الأمن على المبدأ الأساسي لنهج مجلس الأمن. وبالتالي فإننا ندعم بقوة كل الجهود المبذولة التي أشار إليها السفير دالغرن من أجل التوصل إلى حل سلمي.

وأود أن أذكر أيضا أننا بالقطع نؤيد الجهود التي يبذلها القس جاكسون وزعماء المنطقة، ونؤيد في المقام الأول جهود فريق الاتصال الدولي المعني بسيراليون، الذي اجتمع في لندن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونود أن نشجع على مواصلة تلك الجهود.

والآن، لا تكفي الجهود الدولية في حد ذاتها، والطريق الحقيقي إلى الحل هو تحقيق المصالحة الوطنية في البلد. والعديدون ممن تكلموا قبلي ركزوا في هذا السياق على أهمية مصير الأطفال ولا شك أننا نؤيد جميع النقاط التي أثاروها.

ونود أن نورد نقطة إضافية واحدة. إن الإعدامات التي حدثت في الآونة الأخيرة تقتضي النظر الجاد للغاية من جانب مجلس الأمن. ونحن لا نعتقد أن الإعدامات تؤدي إلى المصالحة الوطنية، وأن هذا الأمر ينبغي أن يولى له الاهتمام الواجب، وخاصة في ضوء التطورات المستقبلية، بما في ذلك مصير فوداي سنكوه، الذي قد يكون موضوعا ينبغي أن يأخذه أعضاء مجلس الأمن في الاعتبار.

وختاما، أود أن أقول مرة أخرى إننا سنعود مرة أخرى إلى هذه الحالة بالمزيد من التفصيل عندما يتناول المجلس التقرير. ولكن في هذه المرحلة أود أن أختتم بالقول إن الطريقة الحالية المتمثلة في الإحاطة ونظر المجلس في هذه الموضوعات طريقة مفيدة جدا.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني، أيضا، أود أن أشكر الأمانة العامة، ولا سيما السيد مييه، على التقرير الشامل، كما هي العادة دائما، الذي قدم إلينا. ونحن ممتنون أيضا للسفير دالغرن ممثل السويد على مبادرته بزيارة سيراليون وليبريا بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون. وهو قد فعل ذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ١١٩٦ (١٩٩٨) بشأن هذا الموضوع.

وتشجعنا بعض التطورات الإيجابية، مثل تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، والجهود التي تبذلها الحكومة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومع ذلك، نحن مضطرون إلى أن نلاحظ أن مصادر القلق لا تزال مستمرة، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة الهمجية التي يقوم بها المتمردون. وقد شعر وفدي بالصدمة على وجه الخصوص إزاء المعلومات التي تلقيناها للتو فيما يتعلق بعمليات جرى فيها التمثيل بالنساء والأطفال وغيرهم من المدنيين وإعدامهم وحرقهم. ونرى

أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ينبغي أن تلقى الدعم من قبل المجتمع الدولي في جهودها الرامية إلى مساعدة حكومة سيراليون على التغلب على المتمردين. ونعتقد، شأننا شأن بقية الوفود، أن إعدام أعضاء العصبة العسكرية السابقة لا يسهم في عملية الحوار. ونحبذ أن يصدر عنهم عفو، مما سيشجع المصالحة الوطنية في سيراليون.

كما يساورنا القلق أيضا إزاء الحجم الكبير لتجارة الأسلحة، الأمر الذي يزيد من اقتناع وفدي بأن هذه المشكلة لا يمكن حلها إلا بالقيام بحملة مشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونرحب باجتماع قمة رؤساء الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو الذي عقد مؤخرا، ونشجعهم على مساعدة سيراليون، في ضوء تجربتها، على مواصلة حملتها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونرى أن هناك حاجة، ليس إلى مشاركة الأمم المتحدة ومجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا، كما سبق أن ذكر هنا بعض السفراء، إلى مشاركة المجتمع الدولي بأكمله وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في جهود متواصل ومنسق لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ويحتفظ وفدي بحق العودة إلى التقرير ومحتوياته في المناقشة المقبلة.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن وفدي يشعر بالإمتنان للسفير دالغرن، ومن خلاله لحكومة السويد، على الاهتمام الشديد الذي أظهراه دائما بسيراليون. ورحلة السفير دالغرن التي قام بها مؤخرا إلى ذلك البلد دليل واضح على التزامه بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون. ولا يمكن المبالغة في التركيز على أهمية هذه الزيارات. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على تقريره والسيد مييه على عرضه لأحدث التطورات.

ولئن كنا نلاحظ مع الارتياح أن حكومة سيراليون مستمرة في توطيد سلطتها، فإننا نأسف لكون الحالة العسكرية لا تزال متفجرة وغير قابلة للتنبؤ بمستجداتها، وذلك على الأرجح بسبب أنشطة المتمردين، وما يقومون به من قتل وتشويه للمدنيين. وقد قدم لنا السفير دالغرن وصفا حيا لتلك الأعمال الوحشية.

إن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو وحده الذي يستطيع التعامل مع المتمردين والمساعدة على استعادة الاستقرار في سيراليون. ولهذا ظل وفدي يدعو إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى الجماعة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تلمس أثر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون على نحو أفضل إلا عندما يقدم إلى الجماعة الاقتصادية ما تحتاجه من الدعم السوقي والمعدات. والجماعة الاقتصادية وبعثة الأمم المتحدة تضطلعان بدورين يعززان بعضهما بعضا. وهما تكملان بعضهما بعضا، ولكن إذا كان أحد الطرفين يفتقر إلى الموارد الكافية، فإن أداءهما بوجه عام لن يكون مرضيا.

وقبل بضعة أيام فقط بدأنا مناقشة عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ولكننا نعلم جميعا أنه بغير توفر الموارد اللازمة لا يمكن أن يكون هناك بناء سلام مفيد. ولهـذا يتعين على المجتمع الدولي، الوفاء بأسرع ما يمكن - كما أشار السيد مييه - بالتعهدات والالتزامات الصادرة خلال المؤتمر الخاص بسيراليون. ولا نستطيع أن نرى كيف يمكن، دون توفر الموارد الكافية، المضي قدما ببرنامج الحكومة المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخاصة العنصر المؤثر على النساء والأطفال.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، لا يخامرنا شك في أن برنامجا ناجحا لإعادة التأهيل، في الإطار الأوسع لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، من شأنه أيضا أن يعالج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وينبغي لجهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع، أن تتركز على المشروعات الموجهة نحو التنمية من أجل المهن الحرة. وتهيئة منافذ جذابة للمقاتلين السابقين والمتمردين أيضا، من شأنه أن يشجعهم على إلقاء أسلحتهم والمشاركة في المهمة العسيرة المتمثلة في بناء الأمة.

وهذا فيما يتعلق بالحالة الداخلية. أما من المنظور الإقليمي، فكما أشار ممثل فرنسا محقا، فإن التعاون دون الإقليمي والإقليمي مهمان أيضا في البحث عن السلام. واجتماع قمة اتحاد نهر مانو مسألة وثيقة الصلة بهذا الموضوع. وقد قام الرئيس كباه مؤخرا بزيارة رسمية إلى غامبيا. وتبادل هذه الزيارات الرفيعة المستوى يسهم في بناء الثقة وينبغي التشجيع عليه.

وأخيرا، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة ستة شهور أخرى. كما نحيي أيضا الدور الذي اضطلع به القس جاكسون في المنطقة، ونشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة، التي نجدها مفيدة جدا.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكركم، سيدي، على المبادرة التي اضطلعتم بها صباح اليوم. وإنني أؤيد بحرارة تعليقات الزملاء على أهمية ما نقوم به من عمل صباح اليوم في جلسة مفتوحة، ويجب أن نكثر من هذا.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام مييه على الإحاطة التي قدمها لنا هذا الصباح. وقد أورد بعض النقاط الهامة عن كيفية إحراز تقدم في عملنا بشأن سيراليون، وهي نقاط يجب أن نتابعها وأن نتخذ إجراءات على أساسها في مناقشاتنا المقبلة. وستسهم المملكة المتحدة إسهاما كبيرا في تلك المناقشات.

وأردت على وجه الخصوص أن أشارك الزملاء في الإشادة بالسفير دالغرن على ما أظهره من مهارة وتفان في عمله بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بسيراليون، وعلى المبادرة التي اضطلع بها في قيامه بالزيارة وتقريره لنا. وتتميز تجربته المباشرة بأهمية خاصة في هذه المرحلة. ووفدي يؤيد بقوة النقاط التي أوردها، ليس فقط عن تنفيذ الجزاءات، ولكن أيضا، بوصفه ممثلا دائما للسويد، عن الحالة في سيراليون نفسها.

إن المملكة المتحدة ما فتئت تهتم اهتماما شديدا بالحالة وبعلاجها. وقد قمنا، خلال الشهور القليلة الماضية خاصة، بالدعوة إلى عقد عدد من الاجتماعات الخاصة، اجتماعات لأفرقة الاتصال ولتجمعات أخرى من المهتمين من أعضاء المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الأمم المتحدة. وقد أسهمنا بحجم متزايد من مواردنا الخاصة في الحالة، وسنواصل أعمال المتابعة في هذه الحالة لنعرب، بأقصى قدر ممكن، عن اهتمام المجتمع الدولي الشديد بجعل الأمور أفضل في سيراليون. إلا أننا نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الطريقة التي تتطور بها الأمور في ذلك البلد، وخاصة إزاء استمرار نشاط التمرد.

إن شعب سيراليون محتاج فعلا إلى الحماية مما هو حقا حملة قتل وإرهاب وانتهاك بشع لحقوق الإنسان. وفي هذه الظروف، فإن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون تقوم بعمل ممتاز، إلا أن هناك حاجة شديدة وعاجلة لأن يقدم المجتمع الدولي دعما أكبر لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما للتمكين من إرسال المزيد من القوات هناك للانضمام إلى القوات الموجودة بالفعل في الميدان. ونأمل أن يتقدم المزيد من البلدان المانحة للمشاركة في هذا النشاط.

إن هذه الحالة مثال، كما قلنا في مناقشتنا التي بدأناها بالفعل بشأن بناء السلم والأنشطة بعد انتهاء الصراع، على مدى السهولة التي يمكن أن يعتقد بها المرء أن الحالة في بلد ما قد أخذت تتحسن، غير أننا لم نقم بما فيه الكفاية لاستمرار ذلك التحسن. وقد حان الوقت، في اعتقادي، لأن نستنتج من الصعوبات التي تواجه سيراليون الآن ما يلي - علينا أن نكفل أن ما نعتقد أنه حالة تملي انتهاء الصراع لا يتدهور ليصبح اندلاعا جديدا حقيقيا وسيئا لذلك الصراع. لذا، فإنني أناشد الزملاء وجميع أعضاء المنظمة أن يأخذوا في اعتبارهم الإحاطات التي تلقيناها هذا الصباح للنظر مرة أخرى فيما إذا كان بإمكانهم أن يسهموا في الأعمال التي يجب القيام بها في سيراليون.

الرئيس: أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): نود أن نشكركم، يا سيادة الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة اليوم التي ستكون، في رأينا، مفيدة جدا في تعزيز شفافية أعمال مجلس الأمن. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره ووكيل الأمين العام مييه على إحاطته. كذلك نود أن نشكر السفير دالغرن ممثل السويد على إحاطته بشأن زيارته لسيراليون. واستنادا إلى معلومات تلقيناها من سفارتنا في سيراليون، لقيت زيارة سفير السويد إلى فريتاون، بسيراليون، استجابة طيبة كبيرة.

إن وفد الصين يتفق عموما مع تحليل الأمين العام للحالة في سيراليون. ونحن نشيد بفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون على دوريهما في تثبيت استقرار الحالة في سيراليون. ونشيد أيضا بحكومة سيراليون وندعمها لاعتمادها النهج ذي المسارين لتحقيق المصالحة الوطنية على نحو سلس.

إن الصين تشعر بانزعاج بالغ إزاء استمرار ورود معلومات عن تدفق كميات كبيرة من الأسلحة بطريقة غير مشروعة من ليبريا إلى أيدي المتمردين في سيراليون. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي أهمية كبيرة لذلك، حيث أن ذلك لا ينتهك فقط أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بل تسبب أيضا في الأذى لأعداد كبيرة من المدنيين. ونقترح أن تقوم لجنتا الجزاءات التابعتان لمجلس الأمن والخاصتان بسيراليون وليبريا بإجراء التحقيق اللازم واقتراح تدابير من أجل تحسين فعالية

تنفيذ حظر الأسلحة. ونأمل أن يتسنى للجنتي الجزاءات هاتين تعزيز تنسيقهما وتبادلاتهما بغية تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الصين تؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة المراقبة لمدة ستة أشهر. ونحن نأمل، عندما تسمح الظروف، أن يتسنى إرسال المجموعة الثانية من المراقبين العسكريين في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة للتوصية المتعلقة بزيادة عدد الموظفين المدنيين التابعين لبعثة المراقبين، نقترح السعي للحصول على آراء حكومة سيراليون بشأن ذلك.

الرئيس: أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إننا ممتنون لوكيل الأمين العام السيد برنارد مييه وللسفير دالغرن على احاطتيهما المضمونيتين بشأن الحالة في سيراليون.

إن الاتحاد الروسي يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، لا سيما اقتراحه بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون لفترة ستة أشهر. ونحن مقتنعون بأن حكومة سيراليون تتخذ خطوات ملائمة سعيا لإيجاد حل سياسي للمشاكل. ومن الأمثلة على هذه الجهود إجراءها حملة تشاورية للحصول على اقتراحات توافقية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة، بما فيها المصالحة الوطنية.

وبالنظر إلى كل هذه الأنشطة الحكومية، فإن أعمال المتمردين، الذين ارتكبوا العديد من الهجمات ضد المدنيين، تبدو فظيعة للغاية. وبفضل الجهود المشتركة لسلطات سيراليون وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نتوقع أن يشهد المجتمع الدولي في المستقبل القريب تطبيعا كاملا للحالة في ذلك البلد.

وختاما، نود أن نعرب عن امتناننا للسفير دالغرن على قيادته الفعالة والمتمكنة جدا للجنة الجزاءات فيما يتعلق بسيراليون.

الرئيس: أود أن أتقدم للأعضاء المحترمين بالشكر والتقدير على كلماتهم الطيبة التي وجهت إلي وعلى تعاونهم فيما يتعلق بعقد هذا النوع من الاجتماعات العامة. وأود أن أذكر في هذا الصدد أن جزءا من الفضل يعود إلى من سبقني في الرئاسة. هل يريد ممثل السويد، السفير دالغرن، أن يعلق على بعض ما ورد في بيانات الأعضاء؟

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أيضا أن أشكر جميع الزملاء هنا على الكلمات الرقيقة التي خصوني بها.

إنني أود أن أعلق على السؤالين اللذين طرحهما ممثلا اليابان والولايات المتحدة بشأن الاقتراح المتعلق بمراقبة سيراليون وليبريا على نحو مشترك للحدود بينهما، وإمكانية تقديم الأمم المتحدة مساعدة في هذا المسعى. إن هذا الاقتراح، كما أفهم، لا يزال ينتظر من البلدين العمل على تطويره. وأفهم أن نائب الرئيس في سيراليون كان في منروفيا هذا الأسبوع وتحدث إلى الرئيس تايلور وأعطاه الرد الإيجابي من الرئيس كباه، وأرى ان الموضوع سيكون موضع تشاور مكثف بين البلدين. واقترح أن تقوم الأمانة، عن طريق ممثلي الأمين العام القديرين جدا في كل من فريتاون ومنروفيا، بمتابعة هذه المناقشات بأسرع ما يمكن للحصول على تفاصيل أكثر.

واعتقد أن هذا ينطوي على جانبين: الجانب الأول ربما كان هو الأسهل. فمن الممكن التفكير في تقديم المساعدة التقنية لدعم هذه الدوريات الحدودية المشتركة. أما الجانب الثاني فيتعلق بوضع مراقبي الأمم المتحدة أنفسهم في منطقة الحدود. وكما قلت، لا بد من الحصول على الضمانات الأمنية اللازمة، وأظن أنه سيفترض أن يكون فريق الرصد أو حكومة سيراليون قد أرسيا سيطرتهما على منطقة الحدود في الميدان. وليس الأمر كذلك الآن، وحتى يتحقق ذلك، لن يكون هناك أمن كاف.

الرئيس: هل يريد السيد مييه أيضا أن يعلق على ما ورد في بعض كلمات الأعضاء؟ أعطيه الكلمة.

السيد مييه (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلق فقط على النقاط التي أثارها السفير دالغرن. وأود أيضا أن أشكره على نوعية تقريره وعلى تفانيه.

إن مسألة رصد الحدود المشتركة من المسائل التي نظرنا فيها بالتأكيد. وكما سبق أن قلت، فهذه مسائل

تتعلق بالأمن أساسا، وأود أن أقترح أن هناك دورا يمكن أن يقوم به فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الوقت الحالي، ومع وضع في الاعتبار الصعوبات التي يواجهها فريق المراقبين العسكريين والموارد الموضوعة تحت تصرفه، فمن الواضح أنه ليس لديه القدرة على نشر قوات على طول الحدود. فهو يعمل بنشاط على جبهات أخرى تتسم بصعوبة بالغة ومن الصعب عليه أن يقوم بذلك. ومن الواضح أننا لا نستطيع إيفاد حتى فريق للتقييم في حالة عدم توفير الأمن، ونحن لسنا في وضع يسمح لنا بالقيام بذلك في الوقت الحالي.

ويجب أن يكون واضحا أن هناك أولويات في هذه اللحظة. فقد ذكر الأمين العام في تقرير صادر في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أن الرصد سيؤدي إلى تحسين الحالة في المنطقة. لكني أرى أنه نظرا للصعوبات الموجودة على أرض الواقع فإن الحالة الأمنية، وعدم توفر الموارد لفريق المراقبين العسكريين، وصعوبة محاولة نشر أشخاص في الأدغال - وهي أدغال فعلا - ستنشأ عنها صعوبات كبيرة.

(تكلم بالفرنسية)

هناك مسألة أخرى أثارها ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لضمان سلامة المراقبين. أود أولا أن أقول إن هذه المسألة تمثل أحد الشواغل اليومية بالنسبة لنا؛ وذلك بالنسبة للممثلين الخاصين على الأرض، وقادة القوات الموجودين للمراقبة ورؤساء المراقبين العسكريين، فهي شاغلنا الشاغل. لقد صدرت تعليمات جديدة منذ يومين لضمان اتخاذ كل التدابير اللازمة للتعامل مع تجدد نشاط المتمردين قرب فريتاون. ونحن نعيد النظر، بصورة مستمرة، في الحالة الأمنية في كل موقع من المواقع التي ينتشر فيها المراقبون، بطبيعة الحالة. وكما سبق أن قلت، لم يجر بعد نشر جميع المراقبين، لأسباب أمنية - لقد تم نشر ٤٠ من أصل ٧٠ مراقبا فقط. بالإضافة إلى ذلك، تقرر منذ يومين استخدام النقل الجوي فقط، في الأحوال التي يؤكد لنا فيها فريق المراقبين العسكريين أن سلامة أفرادنا مضمونة عند جهة الوصول.

وفي سيراليون، كما هو الحال في جميع البعثات التي نواجه فيها مخاطر كبيرة، نسعى، بالتعاون الوثيق مع ممثلينا في الميدان إلى التعامل مع التطورات.

الرئيس: بذلك يكون مجلس الأمن قد أنهى هذه المرحلة من النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥